ديمه كابيتال
dimah capital

2019

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
ت: 22955700 965+ ف: 22955770 965+
ص.ب. 2152 الصفاة 13022 الكويت
www.dimah.com.kw

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت – حفظه الله

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت – حفظه اللّه

جدول المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	14
تقرير المدقق الشرعي الخارجي	16
تقرير الحوكمة	20
تقرير لجنة التدقيق	32
المدقق الخارجي (مراقب الحسابات المستقل)	34
تقرير مراقب الحسابات المستقل	36
سلامة البيانات المالية	40
البيانات المالية المجمعة	42

أعضاء
مجلس الإدارة

السيد / نواف حسين معرفي

رئيس مجلس الإدارة

السيد / حسام ناصر المزيعل

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / فؤاد صالح الشهاب

عضو مجلس الإدارة – عضو مستقل

السيد / يوسف خالد المرزوق

عضو مجلس الإدارة

السيد / فهد عبدالرحمن الصانع

عضو مجلس الإدارة

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حضرات السادة المساهمين الكرام ،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م. أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للشركة، وأتقدم لكم بجزيل الشكر على حضوركم، وأضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع عشر متضمناً البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتقرير مراقب الحسابات المستقل وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقرير المدقق الشرعي الخارجي وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وأهم مؤشرات الأداء المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

كان العام 2019 مليئاً بالتحديات التي واجهت الأسواق العالمية، وتحديداً حيث تتواجد بعض استثمارات الشركة في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث تباطأ النمو في قطاعات مختلفة وخاصة في قطاع التجزئة وقطاع الضيافة. وحققت الشركة في نهاية عام 2019 إجمالي إيرادات بمبلغ 5,334,287 دينار كويتي، بزيادة قدرها 46.7% مقارنة بمبلغ 3,636,320 دينار كويتي عن عام 2018، وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي المصاريف العمومية والإدارية والمخصصات وتكاليف التمويل إلى نحو 4 مليون دينار كويتي وذلك مقارنة بنحو 1.97 مليون دينار كويتي بنسبة زيادة 103% نظراً لزيادة نشاط الشركة وأعمالها خلال عام 2019 بعد الإندماج مع شركة البلاد للإستثمار العقاري وكذلك نظراً للتقلبات الجيوسياسية وظروف السوق بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة خلال العام وهما من الأسواق الرئيسية للشركة، وهو ما أدى إلى تحقيق صافي أرباح بلغ 1,265,070 دينار كويتي مقارنة بمبلغ 1,589,997 عن عام 2018 بنسبة إنخفاض 20.4%، أما ربحية السهم فقد بلغت 2.87 فلس للسهم الواحد مقارنة بـ 10.6 فلس لعام 2018 ويرجع إنخفاض ربحية السهم بشكل رئيسي إلى زيادة رأس المال خلال العام بقيمة 29,065,836 دينار كويتي نتيجة للإندماج مع شركة البلاد للإستثمار العقاري. كما بلغ إجمالي الموجودات 84,132,672 دينار كويتي، وحقوق الملكية 71,011,049 دينار كويتي.

وعلى ضوء ذلك يوصي مجلس الإدارة إلى جمعيتكم الموقرة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2019م.

كما يطلب مجلس الإدارة من حضراتكم التكرم بالموافقة على مكافأة العضو المستقل لمجلس الإدارة بواقع مبلغ 7 آلاف دينار كويتي وذلك نظراً لأن صافي الربح الخاضع لإحتساب الحد الأعلى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة لا يسمح بذلك طبقاً لقرار السادة / وزارة التجارة والصناعة بهذا الشأن.

حضرات السادة المساهمين الكرام

على الرغم من استمرار الظروف الصعبة إلا أن الشركة استطاعت التوسع في أسواق جديدة، كما تم استكمال عملية الدمج بين الشركة وبين شركة البلاد للاستثمار العقاري بنجاح و الحمد لله، وأثمرت عملية الدمج عن تنوع في المحفظة الاستثمارية وزيادة في رأس المال، ومن المتوقع أن يُهيئ للشركة القدرة على تعزيز أصول الشركة والتوسع بشكل أكبر في كل من الأسواق المحلية والإقليمية.

ومن الإنجازات التي تمت خلال 2019، تأسيس شركة تابعة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية "شركة أبيكس كابيتال للاستثمار"، حيث تعتبر شركة أبيكس امتداداً لديمة كابيتال في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن هذا التواجد من شأنه تسهيل اقتناص الفرص الاستثمارية بنطاق أشمل، واستقطاب المزيد من العملاء المهتمين بالمنتجات العقارية في السوق الأمريكي.

حضرات السادة المساهمين الكرام

مع دخولنا في العام 2020، فإن الشركة تواجه ظروف و تحديات إقتصادية عالمية صعبة إلا اننا نستمر في البحث عن فرص جديدة ودراستها بهدف تحقيق التوازن في المحفظة الاستثمارية الحالية وتعزيز التنوع القطاعي والجغرافي. ولا ينفك فريق العمل عن البحث الدؤوب للفرص سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

حضرات السادة المساهمين الكرام

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع مساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر وأن ينمو هذا التعاون في تطوير أداء الشركة وحقوق المساهمين، واسمحوا لي بتقديم وافر الشكر والامتنان لزملائي أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفريق عمل ديمة كابيتال، فكل ما يتم تحقيقه وإنجازه – من بعد فضل الله تعالى – هو نتيجة تكاتف جهود فريق العمل والدعم المستمر من مجلس الإدارة والمساهمين.

وفي الختام، أسأل المولى عز وجل أن تتواصل هذه الإنجازات والإخلاص والتفاني في العمل، حتى تحقق الشركة طموحها بأن تكون وجهة مميزة محلياً وإقليمياً في تقديم المنتجات العقارية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

نواف حسين معرفي
رئيس مجلس الإدارة

dimah ديمه
capital كابيتال

كلمة
الرئيس التنفيذي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أتقدم لحضرات السادة المساهمين وأعضاءِ مجلس الإدارة بالشكر الجزيل على حضوركم ودعمكم المستمر، كما أشكر كل من ساهم في جعل العام 2019 عاماً آخر مشرقًا في مسيرة الشركة.

شرعنا في العام 2018 ببعض الإجراءات التي تهدف إلى خلق قيمة إضافية لمساهمينا. وخلال العام 2019، بدأت هذه الإجراءات تؤتي أكلها. فأولاً، اكتملت بنجاح عملية الدمج بين شركتي ديمة كابيتال والبلاد للاستثمار العقاري. وقد كان من شأن عملية الدمج زيادة القاعدة الاستثمارية للشركة من خلال ضم أصول واستثمارات البلاد، وتعتبر هذه خطوة كبيرة في تحقيق استراتيجية الشركة بالتوسع الجغرافي والقطاعي وتوزيع المخاطر بشكل أفضل، كما سيمكنها ذلك من خوض غمار أسواق جديدة، واقتناص ما فيها من فرص.

وثانياً، وخلال العام ذاته، أسست ديمة كابيتال شركتها التابعة في الولايات المتحدة الأمريكية "أبيكس كابيتال للاستثمار"، لكي تمنح عملائها فرصة أكبر للدخول في الاستثمارات العقارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في السوق الأمريكي. والغاية الأهم من وراء تأسيس شركة أبيكس، هو أنها تعتبر امتداداً لديمة كابيتال داخل السوق الأمريكي، الأمر يزيد من قدرة ديمة كابيتال على متابعة أصولها والإشراف عليها بشفافية أكبر.

يقع المقر الرئيسي لشركة أبيكس في ولاية فيلاديلفيا، ويضم المكتب موظفين أكفاء ومن ذوي الخبرة في المجال العقاري. تتمركز الاستراتيجية الاستثمارية لدى أبيكس حول اقتناص الفرص الاستثمارية المتمثلة في المباني التجارية العقارية، وتقديم مختلف الخدمات الأخرى مثل إدارة الأصول والعقارات والخدمات التمويلية وغيرها.

بعد فترة وجيزة من تأسيس الشركة التابعة، أبرمت أبيكس أول استثماراتها بمشاركة ديمة كابيتال، وهو عبارة عن مبنى مكاتب مؤجر بالكامل يقع في مدينة ريتشاردسون، تكساس. كما نجحت أبيكس بعد ذلك بالاستحواذ على مكتب استثماري لصالح مستثمر في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وسيتم إتمام الصفقة خلال العام 2020.

كما تفضل أخي بو حمد، فقد كان العام 2019 مليئاً بالتحديات والتغييرات الإيجابية. وإن التغير السياسي المتنامي ولد حالة من التخوف والترقب أثرت في الأسواق العالمية. إلا أننا في خضم هذه الظروف، حافظنا على تركيزنا على أهدافنا، وبتنا نغتنم الفرص الاستثمارية بانتقائية أكبر لزيادة العوائد وتقليل المخاطر، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج بما يعود لمصلحة الجميع.

حضرات السادة المساهمين الكرام،
يتمثل هدفنا ومهمتنا في الاستمرار في تقديم الفرص الاستثمارية المتميزة، وإدارة المحفظة الحالية بفعالية والعمل على تحسينها مع إيجاد التوازن فيها، مع مواصلة العمل على استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة والمميزة.

وإنني على ثقة بقدرة الشركة على تحقيق ذلك وأكثر، وذلك لوجود ميزتين تتمتع بهما ديمة كابيتال، فريق عمل مؤهل ومخلص يحظى بالتشجيع والتحفيز الكافيين، ووجود التركيز المستمر لمتابعة المخاطر ودراستها والتصرف بحكمة لتحقيق أفضل النتائج.

حضرات السادة المساهمين الكرام،
المستقبل أمامنا، وإننا مستعدين لما يخبئه لنا، ونضع جل تركيزنا على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة التي من شأنها تمكين الأسس التي تقوم عليها الشركة، مع تقديم الدعم للشركة التابعة الجديدة لكي تتمكن من الإبحار في الأسواق العقارية وخوض غمارها وجني حلو ثمارها.

وفي النهاية، أشكر لكم ثقتكم ودعمكم المستمرين، وأجدد لكم العهد ببذل كافة الجهود في سبيل تعزيز الشركة والسير بها نحو النجاح. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حسام ناصر المزيعل
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تقرير
هيئة الفتوى
والرقابة الشرعية

الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.
السادة / مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

نفيدكم علماً بأننا قد قمنا بمراقبة العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة وذلك في الفترة من 2019/1/1م إلى 2019/12/31م، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها وأنشطتها.

وبناءً على تقرير التدقيق الشرعي المرفوع من قبل إدارة الرقابة الشرعية، والتي قامت بالتدقيق طبقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة في ضوء المعايير والضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق والمراجعة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والاقرارات الضرورية، لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قامت بها الإدارة توفر أساساً مناسباً لإبداء رأي معقول.

علماً بأن مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قِبلنا تقع على عاتق إدارة الشركة.

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة ترى الآتي:

1. أن الشركة خلال الفترة المحددة قد التزمت بواجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قِبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي.
2. أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.
3. أن احتساب الزكاة قد تم وفق المبادئ المعتمدة من قبل الهيئة، وقررت أن لا زكاة على شركة ديمه كابيتال للإستثمار ش.م.ك (مقفلة) عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31م، ويتم توجيه ضريبة الزكاة الى بيت الزكاة في دولة الكويت وتخصم من رصيد الزكاة الشرعية من السنة القادمة – إن وجدت –.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،
والحمد لله رب العالمين.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

د.نايف محمد العجمي – رئيساً	ناظم محمد المسباح	د. سليمان معرفي سفر
د. خالد شجاع العتيبي	د. ابراهيم عبدالله السبيعي	

تقرير
المدقق الشرعي
الخارجي

تقرير التدقيق الشرعي الخارجي للفترة المالية 2019/01/01 – 2019/12/31

السادة/ شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

وفقاً إلى عقد الإرتباط الموقع معكم فإن شركة التدقيق الشرعي الخارجي تقوم على أعمال الشركة للتأكد من إلتزامها بالمعايير المعتمدة أو بالقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

ولجعل عملية التدقيق الشرعي الخارجي أكثر كفاءة وفعالية فإن إجراءات التدقيق على العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية تتم وفقاً لمعايير التدقيق الشرعي لشركتنا واستناداً إلى نظام ممارسة مهنة المراجعة التي تتطلب قيامنا بالتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول لموافقة العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية للمعايير المعتمدة أو لقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

الممثل القانوني والمدقق الشرعي
ضاري ليث العتيقي

نطاق العمل:
فإن نطاق العمل يتحدد من مدى التزام شركة ديمة كابيتال للاستثمار في تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

مسؤولية الشركة:
تقع مسؤولية الشركة الالتزام بتنفيذ جميع أعمالها المعتمدة طبقاً لأحكام الشرعية الإسلامية من قبل الإدارة.

مسؤولية التدقيق الشرعي الخارجي:
إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى مطابقة معاملات الشركة وأنشطتها وجميع أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.

مهام التدقيق الشرعي الخارجي:
لقد قمنا بالتخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي ولتحقيق العمل المطلوب قمنا بالآتي:
- فحص مجالات التدقيق .
- وضع سياسة أسلوب التدقيق (العينة / شامل) طبقا لنوع المجال.
- الإطلاع على تعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها .
- الجهات المسؤولة في الشخص المرخص له عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها .
- القواعد المرجعية لتلك التعاملات (المعايير المعتمدة ، قرارات هيئة الرقابة الشرعية).
- وضع الحلول الشرعية للمخالفات - إن وجدت - سواء في التعاملات المالية أو تنفيذها .
- الزيارات الميدانية والمراسلات وغيرها وفق الجداول والنماذج المعدة لذلك.
- إجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في التقرير.
- الإطلاع على التقرير الشرعي الداخلي.
- الإطلاع على العقود والعمليات المعتمدة.
- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن إجراء العمليات بجميع طرق التواصل.
- توقيع المدقق الشرعي والممثل القانوني.

الجهات المسؤولة في الشخص المرخص له إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها:
- إدارة الاستثمار - الإدارة المالية - إدارة التدقيق الداخلي - إدارة الاستثمارات البديلة

مجالات تم التدقيق عليها :
لقد قمنا بالإطلاع والمراجعة على:
- تقرير التدقيق الشرعي الداخلي.
- البيانات المالية ومرفقاتها .
- الحسابات المفتوحة لدى البنوك.
- الأنشطة المستثمر بها .
- تعاملات الأوراق المالية.
- العقود المنفذة (102) وتم الاطلاع والتدقيق على 20% من المجتمع.

وكما قمنا بالتواصل مع إدارة الشركة والزيارات الميدانية خلال الفترة المذكورة في تاريخ 2019/12/16، 2020/02/11 2020/02/19 وعددها (3).
وتم الحصول على التفسيرات والإقرارات التي زودتنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بمدى التزام معاملات الشركة وأنشطتها بقرارات هيئة الرقابة الشرعية للشركة والتي نعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا .

الرأي النهائي :
بنا ء على نتائج أعمال التدقيق فإن جميع المعاملات والعقود تمت وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية، عدا عقد واحد من العينة لم يتم أخذ الموافقة الشرعية عليه، وقد اتخذت الشركة إجراءات لتصحيح ذلك الخطأ الإداري وضمان عدم تكراره في المستقبل.

dimah ديمه
capital كابيتال

تقرير
الحوكمة

القاعدة الأولى
بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

نبذة عن تشكيل مجلس الإدارة، وذلك على النحو الآتي:

الاسم	تصنيف العضو تنفيذي غير تنفيذي/ مستقل أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر
نواف حسين معرفي	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	**خبرة تفوق 22 عاماً في قطاعي الخدمات المالية والبترولية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كارديف - المملكة المتحدة، والبكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية.	13 نوفمبر 2017
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس إدارة تنفيذي	**خبرة تفوق 24 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة	13 نوفمبر 2017
فؤاد صالح الشهاب	عضو مجلس إدارة مستقل	**خبرة تفوق 39 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد من جامعة سانت توماس - الولايات المتحدة الأمريكية.	13 نوفمبر 2017
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	**خبرة تفوق 17 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة ولاية كاليفورنيا سان بيرناردينو - الولايات المتحدة الأمريكية.	13 نوفمبر 2017
فهد عبد الرحمن الصانع	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	**خبرة تفوق 20 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوك والبكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة ولاية أوريغن - الولايات المتحدة الأمريكية.	13 نوفمبر 2017
محمود محمد صبح	أمين سر مجلس الإدارة (السابق)	**خبرة تفوق 18 عاماً في مكاتب التدقيق الكبرى والمؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة	من: 27 ديسمبر 2017 حتى: 13 نوفمبر 2019
محمد خالد العصيمي	أمين سر مجلس الإدارة (الحالي)	**خبرة تفوق 7 أعوام في قطاع البنوك والمؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت	13 نوفمبر 2019

نبذة عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال البيان التالي:

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2019

إسم العضو	إجتماع رقم (1) بتاريخ 03/11	إجتماع رقم (2) بتاريخ 03/11	إجتماع رقم (3) بتاريخ 04/08	إجتماع رقم (4) بتاريخ 05/13	إجتماع رقم (5) بتاريخ 07/31	إجتماع رقم (6) بتاريخ 09/25	إجتماع رقم (7) بتاريخ 10/31	إجتماع رقم (8) بتاريخ 11/13	عدد الإجتماعات
نواف حسين معرفي رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
حسام ناصر المزيعل نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
فؤاد صالح الشهاب (عضو مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
يوسف خالد المرزوق (عضو)	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	7
فهد عبدالرحمن الصانع (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8

- **يتم التأشير بعلامة (✓) في حال حضور عضو مجلس الإدارة الاجتماع، وعلامة (X) في حال غيابه.**
- **يتضمن الجدول جميع اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام 2019.**

- **موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة.**

يقوم أمين السر باتباع دليل إجراءات أمانة السر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، كما يقوم أمين السر بالاحتفاظ بمحاضر مكتوبة لاجتماعات مجلس الإدارة، يدون فيها ما يلي:

1. أسماء الحضور وذكر أسباب غياب الأعضاء المتغيبين.
2. أراء أعضائه ومناقشاتهم ومداولاتهم، واعتراضات أي عضو إن وجدت.
3. عملية التصويت وما تم التوصل إليه من قرارات فيما يعرض على المجلس من موضوعات.

يتم قيد وحفظ هذه المحاضر بالإضافة إلى التقارير التي ترفع من المجلس وإليه بشكل يُسهل الرجوع إليها، ويقوم أمين السر بتبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل خمسة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة بالإضافة إلى عرض محاضر الاجتماعات خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الانعقاد مع التأكد من اعتمادها خلال عشرة أيام عمل من تاريخ الانعقاد علماً بأن الشركة تحتفظ بنسخ عن القرارات في مقرها الرئيسي، ويتولى أمين سر مجلس الإدارة مسئولية إبلاغ هذه القرارات إلى الإدارات المعنية لاتخاذ ما يلزم.

القاعدة الثانية
التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

- **نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد سياسة مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.**

يحرص مجلس الإدارة دائماً على العمل كـ "نقطة التوازن" ما بين القيادة الاستراتيجية لوضع ومراجعة رؤية الشركة بما يكفل تحقيق أهداف المساهمين وحماية حقوقهم، ومن ناحية أخرى متابعة الإدارة التنفيذية ذلك أنه لن يتسنى للمجلس تحقيق الأهداف أو حماية الحقوق، إلا من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها على أكمل وجه وأن قراراتها دائماً وأبداً تصب في مصلحة المساهمين دون تفرقة.

في إطار التزام شركة ديمة كابيتال للاستثمار بتطبيق أساسيات وقواعد الحوكمة الرشيدة، فقد راعت إدارة الشركة متمثلة في مجلس إدارتها أن يتم تحديد مسؤوليات ومهام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الشكل الآتي:

- اعتماد ميثاق مجلس الإدارة، حيث يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها.
- وضع معايير أداء أعضاء مجلس الإدارة.
- وضع معايير أداء للإدارة التنفيذية تتوافق مع أهداف واستراتيجية الشركة.

إضافة إلى أن الشركة قامت بإنشاء هيكل إداري متوازن يستند توازنه على وضع مستويات إدارية معتدلة من الأعلى للأسفل يكون لكل منها غرض محدد ووصف وظيفي واضح بحيث يشغل هذه المستويات أفراد ذوي أهلية أخلاقية ومؤهلات علمية وخبرات فنية حسب معايير الكفاءة والنزاهة التي استقر عليها قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

وإيماناً في العمل الجماعي، فقد عملت الشركة على خلق بيئة سليمة قائمة على العمل الجماعي الفعال تسمح بتمكين كل طرف في الهيكل الإداري بأداء ما هو مسند إليه من عمل كلاً فيما يخصه دون عُزلة عن طريق:

- التحديد السليم لمهام ومسئوليات كل طرف بالإضافة إلى الوصف الوظيفي الواضح.
- المشاركة والإفصاح الآمن للمعلومات حسب المستوى الوظيفي لكل طرف وفقاً للحد المسموح به قانونا وذلك وفق الضوابط التي تحكمها معايير الإفصاح.

- **إنجازات مجلس الإدارة خلال العام.**

1. متابعة الخطة الاستراتيجية للشركة وانجازاتها.
2. تأسيس شركة تابعة في الولايات المتحدة الأمريكية باسم (شركة أبيكس كابيتال للاستثمار).
3. اعتماد طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة لشركة ديمة كابيتال للاستثمار للدورة (2020 - 2022).
4. متابعة موازنة السنة المالية 2019.
5. اقرار ما تم عرضه من لوائح وسياسات داخلية وأهمها:
   - دليل إدارة المطابقة والالتزام.
   - دليل إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية.
   - دليل السياسات والإجراءات الخاص بمعايير الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA).
   - دليل السياسات والإجراءات الخاص بمعايير الإبلاغ المشترك (CRS).
6. القيام بدورة تدريبية حول التعليمات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
7. اعتماد التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المخاطر.

• نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية مع مراعاة ذكر المعلومات التالية عن كل لجنة:

1 - لجنة التدقيق

أ. مهام وإنجازات لجنة التدقيق خلال 2019:
- التنسيق مع المدققين الخارجين ومتابعة أعمالهم.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي للشركة لعام 2019 والمستندة على تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
- مراجعة ومناقشة أعمال إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق.
- مناقشة جوانب التدقيق الداخلي والمتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
- مناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب، ورفع التوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- استعراض ومناقشة تقارير الجهات الرقابية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي مع مسئول التدقيق الداخلي بالشركة.
- تقييم أداء مسئول التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.

ب. تاريخ تشكيل لجنة التدقيق ومدتها
تم تشكيل اللجنة بتاريخ 27 ديسمبر 2017، مدتها ثلاث سنوات

ج. أعضاء لجنة التدقيق مع تحديد رئيسها

1. فؤاد صالح الشهاب	رئيس اللجنة
2. يوسف خالد المرزوق	عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع	عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال عام 2019.

عقدت اللجنة عدد (7) اجتماعات خلال عام 2019.

2 - لجنة المخاطر

أ. مهام وإنجازات لجنة المخاطر خلال 2019:

- المساهمة في وضع معايير وحدود المخاطر ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- استعراض تقارير إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة لتفادي أو تقليل أو نقل أو قبول المخاطر ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- تقديم المقترحات للإدارة التنفيذية ولمجلس الإدارة بخصوص تطوير ممارسات وأساليب إدارة المخاطر في الشركة بشكل فاعل.
- مراجعة نتائج تقييم المخاطر والتوصية لمجلس الإدارة بحدود المخاطر المقبولة في الشركة للاعتماد.
- مراجعة دراسة توزيع الأصول وأي تحديثات تطرأ عليها والتحقق من توافقها مع نزعة المخاطر المعتمدة.
- مراجعة وتقديم التوصيات المتعلقة بإدارة الاستثمار أخذاً في الاعتبار المخاطر المصاحبة لها.
- مراجعة الأمور التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر بالشركة.
- تقييم أداء مدير إدارة المخاطر وتحديد مكافآته.

ب. تاريخ تشكيل لجنة المخاطر ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 27 ديسمبر 2017، مدتها ثلاث سنوات

ج. أعضاء لجنة المخاطر مع تحديد رئيسها

1. يوسف خالد المرزوق	رئيس اللجنة
2. فؤاد صالح الشهاب	عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع	عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المخاطر خلال عام 2019.

عقدت اللجنة عدد (7) اجتماعات خلال عام 2019.

3 - لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام وإنجازات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال 2019:

- اعتماد نموذج تقييم أداء المجلس واللجان عن عام 2018.
- استعراض خطط التعيين وزيادة الرواتب للموظفين لعام 2019 ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- إقرار فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار للدورة (2020 - 2022).
- استعراض طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة (2020 - 2022) ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

ب. تاريخ تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 27 ديسمبر 2017، مدتها ثلاث سنوات

ج. أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت مع تحديد رئيسها

1. نواف حسين معرفي رئيس اللجنة
2. فؤاد صالح الشهاب عضو
3. يوسف خالد المرزوق عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2019.

عقدت اللجنة عدد (4) اجتماعات خلال عام 2019.

4 - اللجنة التنفيذية

أ. مهام وإنجازات اللجنة التنفيذية خلال 2019:

- استعراض تقرير عن جميع المخالفات المسجلة على الشركة من قبل السادة / هيئة أسواق المال.
- اتخاذ القرارات في الأمور الطارئة والتي لا يمكن تأجيلها إلى موعد اجتماع مجلس الإدارة، وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المعتمدة، ومن تلك الصلاحيات على سبيل المثال لا الحصر (الدخول أو التخارج من الاستثمارات، والنظر في أي نزاع أو أمر آخر يستدعي البت الطارئ فيه).
- أي مهام إضافية تسند للجنة من قبل مجلس الإدارة أو رئيس المجلس كلاً وفقاً لصلاحياته وذلك حسب رؤية المجلس، على أن تكون تلك المهام/ التفويضات لغرض محدد ومدة محددة.

ب. تاريخ تشكيل اللجنة التنفيذية ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 27 ديسمبر 2017، مدتها ثلاث سنوات

ج. أعضاء اللجنة التنفيذية مع تحديد رئيسها

1. نواف حسين معرفي رئيس اللجنة
2. حسام ناصر المزيعل عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية خلال عام 2019.

عقدت اللجنة عدد (1) اجتماعات خلال عام 2019.

- **موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.**

تقوم الإدارة التنفيذية بالتواصل المستمر والدائم مع مجلس الإدارة من خلال أمانة السر للتأكد من حصول كافة الأعضاء على المعلومات والبيانات بشكل دقيق قبل وقت كافٍ من اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

فضلاً عن أن مجلس الإدارة يتمتع بحق الوصول المباشر وغير المقيد للإدارة التنفيذية واستلام التقارير الدورية منها، فضلاً عن أن المجلس قد يطلب أي معلومات من أي من موظفي الشركة من وقت لآخر.

وقد قام المجلس في وقت سابق باعتماد لائحة مجلس الإدارة ولائحة لكل لجنة من اللجان المنبثقة عنه، حيث تنظم هذه اللوائح العلاقة بينها وبين المجلس إضافة إلى العلاقة بينها وبين مختلف الإدارات بالشركة وفق مصفوفة الصلاحيات وبما لا يتعارض مع تعليمات الحوكمة.

كما يتم العمل حالياً على إعداد البنية التحتية والتكنولوجية المطلوبة لتسهيل التواصل بين مختلف الإدارات بالشركة وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أمين سر مجلس الإدارة.

القاعدة الثالثة
اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.**

- تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بتاريخ 27 ديسمبر 2017.
- روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل من ضمنهم العضو المستقل ويرأسها عضو غير تنفيذي.
- قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت" والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.**

تم إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات إضافةً إلى متطلبات الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

ويتم عرض التقرير على الجمعية العامة، وتلاوته من قبل رئيس مجلس الإدارة.

القاعدة الرابعة
ضمان نزاهة التقارير المالية

- **التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة.**

- قامت الإدارة التنفيذية بتقديم إقرار إلى مجلس الإدارة يتضمن التعهد بأن التقارير المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.
- قام مجلس الإدارة بتقديم إقرار إلى الجمعية العام بخصوص سلامة ونزاهة البيانات المالية، كما تم تضمين الإقرار في التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق.**
- تم تشكيل لجنة التدقيق بتاريخ 27 ديسمبر 2017.
- روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل من ضمنهم العضو المستقل، وهم من ذوي الخبرات العملية والمؤهلات العلمية في المجالات المحاسبية والمالية، ولا يشغل عضويتها كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي،
- قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة التدقيق" والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **في حال وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة، يتم تضمين بيان يفصل ويوضح التوصيات والسبب أو الأسباب من وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.**
- لم يكن هناك ثمة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة خلال العام 2019.

- **التأكيد على استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي.**
- أن مراقب الحسابات الخارجي مستقل عن الشركة، ولا يقوم بأعمال مراقب حسابات لأية صناديق استثمارية مدارة من قبل الشركة.
- لا يقوم لصالح الشركة بأية أعمال أخرى لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق.
- يجري تدوير الشركاء من مكتب مراقب الحسابات كل أربع سنوات.

القاعدة الخامسة
وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.**
- تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية التامة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات، وتتبع بشكل مباشر لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع تقاريرها الدورية للجنة وللمجلس.
- قامت الشركة بوضع الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر والمتمثلة في قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- تم تسجيل مدير إدارة المخاطر لدى هيئة أسواق المال بتاريخ 10 أبريل 2017، وهو من الموظفين المؤهلين ذوي الخبرات التقنية والمهنية في مجال إدارة المخاطر.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر**
- تم تشكيل لجنة المخاطر بتاريخ 27 ديسمبر 2017.
- روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل ومن ضمنهم العضو المستقل، ولا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة.
- قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة المخاطر " والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.**

لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع أنشطة الشركة، حيث أن نظم الرقابة الداخلية تعمل على الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب، وقد راعت الشركة في الهيكل التنظيمي مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة، حيث تتكون أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من مجموعة من العناصر التالية:

- تحديد وإرساء السياسات واللوائح الداخلية والإجراءات التي تحدد الصلاحيات وآليات تنفيذ العمل.
- تفويض الصلاحيات بموجب سياسة واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة يتم فيها التحديد السليم للسلطات والمسئوليات.
- ضمان فصل المهام والمسؤوليات بين متخذي القرار ومنفذيه، ومراعاة عدم تعارض المصالح.
- إرساء ضوابط رقابة داخلية لضمان سلامة الأصول واحتواء المسؤوليات والمطالبات ضمن الحدود المعتمدة.
- توفير نظام محاسبي لقيد التعاملات المالية، وإصدار التقارير والبيانات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المعتمدة.
- إرساء الضوابط والأنظمة لكشف وتقييم وإدارة عوامل المخاطر التي تتعرض لها مختلف أنشطة الشركة.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي.**

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وتتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يقوم مجلس الإدارة بتحديد مهام ومسئوليات إدارة التدقيق الداخلي.
- قامت الشركة بإسناد مهمة التدقيق الداخلي إلى مكتب تدقيق مستقل، ويقوم مسؤول التدقيق الداخلي بالتنسيق لعمل التدقيق الداخلي فيما بين الشركة ومكتب التدقيق.
- تم تسجيل مسؤول التدقيق الداخلي لدى هيئة أسواق المال بتاريخ 15 فبراير 2017.
- يقوم مسؤول التدقيق الداخلي بالمهام التالية:
  - تنسيق إعداد خطة التدقيق الداخلي السنوية لتقديمها إلى لجنة التدقيق لاعتمادها.
  - تنسيق إنجاز أعمال التدقيق الداخلي) زيارات ميدانية، اجتماعات مع الإدارات المعنية، مراجعة مسودة التقارير، تجميع ملاحظات وردود الإدارات على التقارير).
  - التنسيق مع المدقق الداخلي لحضور اجتماعات لجنة التدقيق لتقديم تقارير نتائج التدقيق.
  - رفع التقارير إلى لجنة التدقيق بخصوص مراجعة وتقييم نظم وضوابط الرقابة الداخلية.

القاعدة السادسة
تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

- **موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بالمحافظة على أعلى معايير السلوك المهني والقيم الأخلاقية من خلال المبادئ القانونية لميثاق السلوك المهني والقيم الأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعتمد من قبل مجلس الإدارة، الذي يعكس أفضل ممارسات الأعمال والمبادئ السلوكية التي تدعم هذا الالتزام، ويتم إعداد الميثاق وتحديثه أخذاً في الاعتبار ما يلي:

- أن يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بكافة القوانين والتعليمات وتمثيل جميع المساهمين مع الالتزام بما يحقق مصلحة الشركة ومصلحة المساهمين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط.
- أن تكون الإفصاحات كاملة وعادلة ودقيقة ومعقولة وذات مغزى ويتم إصدارها في التوقيت المناسب ضمن التقارير الدورية الصادرة عن الشركة والمطلوبة من قبل الهيئات الحكومية والجهات الرقابية والتنظيمية.
- أن يتم تجنب إساءة استخدام أو تطبيق أصول الشركة ومواردها.
- أن يتم ضمان أعلى مستوى من السرية والتعامل العادل والنزيه داخل الشركة وخارجها.

- **موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح.**

- يلتزم أعضاء المجلس بالقوانين والسياسات المعتمدة في الشركة والتي تحكم آلية التعامل مع حالات تعارض المصالح، كما يلتزمون بتطبيق كافة القواعد المذكورة في ميثاق سلوكيات العمل.
- يقوم المجلس بمراجعة واعتماد سياسة الشركة الخاصة والتي تحكم آلية التعامل مع حالات تعارض المصالح.
- يقوم مجلس الإدارة بالحصول على موافقة الجمعية العامة قبل أن يكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي أعمال أو عقود مبرمة لصالح الشركة.
- لتجنب تعارض المصالح، يقوم أعضاء مجلس الإدارة إخطار مجلس الإدارة عن أي مصالح شخصية في الأعمال والعقود التي يتم إبرامها لصالح الشركة، وذلك من خلال اجتماعات المجلس.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بإخطار الجمعية العامة حول الأعمال والعقود التي يتواجد فيها أي مصالح لأعضاء المجلس، بالإضافة إلى تقديم تقرير معد من قبل مدقق الحسابات.
- يحظر على الشركة تقديم تسهيلات ائتمانية من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير.
- يتصرف أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة في جميع الأوقات بصورة أخلاقية ومنضبطة بما يتوافق مع ميثاق سلوكيات العمل وسياسة تعارض المصالح الخاصة بالشركة. في حال وجود تعارض مصالح فعلي أو محتمل فيما يتعلق بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يتعين على العضو الإفصاح عن هذا التعارض للمجلس.
- يقوم كل عضو ومسؤول ببذل كافة الجهود الممكنة لتنظيم شؤونه الخاصة والأعمال، وذلك لتجنب وقوع أي تعارض في المصالح مع الشركة.
- يقوم المجلس بمراجعة جميع التعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة والتأكد من عدم وجود احتمالية أي حالة من حالات تعارض المصالح. وفي حال وجود تعارض للمصالح، كما يتم التأكد من أنه تم اتباع الإجراءات المعتمدة للتعامل مع حالة تعارض المصالح وفقاً لسياسة تعارض المصالح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

القاعدة السابعة
الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

- **موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بالقواعد والقوانين والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى ذات الصلة بتقديم إفصاحات دقيقة وواقعية لكافة المعلومات الجوهرية الخاصة بأعمالها بالدقة والتوقيت المناسب مع تحري العدالة والمساواة في إتاحة حق الوصول إلى تلك المعلومات سواء كانت هذه المعلومات أو البيانات مالية أو غير مالية تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية من خلال وسائل الإفصاح الملائمة، بما يساعد أصحاب المصالح على الاطلاع على وضع الشركة بشكل متكامل، مع الاهتمام بوضع كافة البيانات والمعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة، كما أن لدى الشركة سياسة للإفصاح معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.**

تحتفظ الشركة بإعداد بسجل الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والذي يتضمن ما يلي:

- الإفصاحات والإخطارات الخاصة بالأشخاص المطلعين.
- بياناً مفصلاً ودقيقاً عن المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى التي يستحقها كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء إدارتها التنفيذية، ويتم تضمينه في تقارير الجمعية العامة.

وتلتزم الشركة بتعديل هذا السجل حسب الإفصاحات التي ترد إليها، ويجوز لأي مساهم الاطلاع على هذا السجل أثناء ساعات العمل الرسمية دون أي رسم أو مقابل. كما تقوم الشركة بتحديث بيانات هذا السجل بشكل دوري بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

• **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين.**
أنشأت الشركة إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين وذلك لتنظم شئون المستثمرين على النحو التالي:
- تكون الإدارة مسئولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين.
- تتمتع الإدارة بالاستقلالية المناسبة.
- توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.

• **نبذة عن كيفية تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح.**
تعمل الشركة على الاعتماد والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال قسم مخصص على الموقع الإلكتروني للشركة لحوكمة الشركات. يتم فيه عرض كافة المعلومات والبيانات الحديثة التي تساعد المساهمين، والمستثمرين الحاليين والمحتملين على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

القاعدة الثامنة
احترام حقوق المساهمين

• **موجز عن تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين.**
تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بحماية حقوق مساهميها بطريقة تضمن تحقيق مصالح المساهمين والشركة معاً، كما تلتزم بضمان قيام جميع المساهمين بممارسة حقوقهم بشكل عادل وعدم انتهاكها أو إساءة استغلالها من قبل إدارة الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين، ولهذا الغرض تلتزم الشركة بتوفير كافة الحقوق للمساهمين مثال الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.

• **موجز عن إنشاء سجل خاص يحفظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك ضمن متطلبات المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين.**
مراعاة للدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين ولأغراض المتابعة المستمرة لكل ما يتعلق ببيانات المساهمين، فقد قامت الشركة بما يلي:
- تم إنشاء سجل خاص محفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة تقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.
- أن تتيح للمساهمين في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين، وأنه يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل المذكور وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية، وذلك بما لا يتعارض مع القانون وهذه اللائحة ما يصدر عن الهيئة من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

• **نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة.**
تلتزم الشركة بتوفير كافة الحقوق للمساهمين مثال الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح، ويتم ذلك من خلال ما يلي:
- يتم نشر الدعوة إلى الجمعية العامة من خلال الصحف المحلية، وموقع الشركة الإلكتروني.
- يتم إعداد وتوزيع ملفات تشتمل على نسخة من جدول الأعمال، تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية.
- يقوم فريق عمل مكون من أعضاء من "أمانة سر المجلس" و"إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين بالمتابعة مع شركة المقاصة الكويتية والمساهمين لضمان حصولهم على نماذج التوكيلات من شركة المقاصة واستيفائها من أجل ضمان حضورهم.
- يقوم الرئيس بتلاوة بنود جدول الأعمال تباعاً لمناقشتها خلال انعقاد الجمعية العامة، ويطلب من الحضور التصويت عليها تباعاً.

القاعدة التاسعة
إدراك دور أصحاب المصالح

• نبذة عن النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح.
تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بحماية حقوق أصحاب المصالح وخلق بيئة مستقرة للعمل والعمل من خلال ضمان وضع مالي مستقر وقوي للشركة. إن احترام وحماية حقوق أصحاب المصالح يجب أن يكون بمقتضى القوانين المعمول بها في دولة الكويت ذات العلاقة مثل قانون العمل، قانون الشركات ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى العقود المبرمة بين الطرفين، وأية تعهدات إضافية تقوم بها الشركة تجاه أصحاب المصالح، حيث أن حماية حقوقهم يوفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم.

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع معايير حماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتحديثها متى كان ذلك مناسبًا، لتوضيح التغييرات في أحكام القانون واللوائح الأساسية والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية. إن الهدف من هذه السياسة هو توضيح الجهود التي تبذلها الشركة لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح.

• نبذة عن كيفية تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.
يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع معايير حماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتحديثها متى كان ذلك مناسبًا، لتوضيح التغييرات في أحكام القانون واللوائح الأساسية والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية. إن الهدف من هذه السياسة هو توضيح الجهود التي تبذلها الشركة لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد قامت الشركة بعقد مؤتمر صحفي بتاريخ 03 ديسمبر 2019 للإعلان عن تأسيس شركة تابعة في الولايات المتحدة الأمريكية باسم "شركة أبيكس كابيتال للاستثمار"، تناول المؤتمر أهداف تأسيس الشركة والأنشطة الاستثمارية المزمع تنفيذيها من خلالها.

القاعدة العاشرة
تعزيز وتحسين الأداء

• موجز عن تطبيق متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر.
تولي الشركة اهتماما كبيرا ومستمرا لأعضاء كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، حيث أنه يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الشركة، وذلك من خلال قيام كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بممارسة المهام والمسؤوليات المناطة بهم على أكمل وجه، مما يوفر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الفهم والمعرفة المناسبة لكافة الموضوعات ذات الصلة بأنشطة الشركة، ويجعلهم ملمين بآخر المستجدات في المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي وفق احتياجات الشركة ومن ثم تحقيق أهداف الشركة.

• نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
تقوم الشركة بوضع نظم وآليات لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري، وذلك من خلال وضع مجموعة من مؤشرات قياس الأداء (Key Performance Indicators-KPIs) ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وجودة إدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، وتكون إجراءات تقييم وقياس الأداء مكتوبة بشكل واضح وبشفافية وأن يتم الإفصاح عنها لكافة العاملين.

• نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء.
يقوم مجلس الإدارة بشكل مستمر بالعمل على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء مما يساهم بشكل فعال على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين ويحفزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة، إضافة إلى التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة الداخلية المعمول بها لديها كي تصبح أكثر شمولية، حيث أن ذلك يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم، ومن ثم تحقيق مصالح المساهمين.

القاعدة الحادية عشر
التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

- **موجز عن وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع.**

تلتزم الشركة بالتصرف دائماً وأبداً بصورة أخلاقية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك حيث تعكف الشركة على استقدام العمالة الوطنية الماهرة والتعزيز من قدراتها بالإضافة إلى المساهمة في الحد من الظواهر السلبية بنشاط أسواق الأوراق المالية وذلك عن طريق توعية المتعاملين بنشاط الأوراق المالية وتقديم النصح والإرشاد بحقوقهم والدروس الأخلاقية المستفادة من الأزمات التي لحقت بالأسواق المالية والتي تؤثر بشكل كبير على ثقة المتعاملين في السوق الكويتي.

- **نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي.**

تعمل الشركة حالياً متمثلةً في "إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين" بوضع خطة واضحة ومتكاملة لإبراز دورها في العمل الاجتماعي، على أن يتم عرضها ومناقشتها على مجلس الإدارة للاعتماد، وتتضمن الخطة على سبيل المثال:

- الافصاح عن خطط عمل المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها الشركة وفق التقارير الدورية ذات العلاقة بأنشطة الشركة.
- آلية للإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة للعاملين في الشركة.
- وضع برامج توعية وتثقيف مناسبة تكفل الإلمام الجيد للعاملين لدى الشركة بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها وبشكل مستمر.
- وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بمسؤولياتها الاجتماعية وذلك وفق آليات عمل واضحة على نحو يعزز من تسليط الضوء على القضايا التي تساهم الشركة اجتماعياً بتطويرها أو الارتقاء بمستواها بما يكفل المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية.

نواف حسين معرفي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير
لجنة التدقيق

تقرير لجنة التدقيق
عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2019

السادة الافاضل/ مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

تولت لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة مسؤولية ضمان سلامة نزاهة التقارير المالية والتأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية، وخلال عام 2019 عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال السنة وقامت بإنجاز ما يلي:

1. مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي للشركة لعام 2019 والمستندة الى تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
2. التنسيق مع المدققين الخارجيين ومتابعة أعمالهم، ومراجعة البيانات المالية الدورية والسنوية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
3. مراجعة ومناقشة أعمال وتقارير إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق السنوية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
4. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
5. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
6. مراجعة ومناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR).
7. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
8. مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب المهنية وتقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأنها في ضوء الخدمات المقدمة.
9. مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي مع مدير الادارة، وتقييم أداء مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.
10. مراجعة ومناقشة نتيجة تقرير تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي حسب المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (IIA).
11. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقرير تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي.
12. اعتماد خطة التدقيق لإدارة الرقابة الشرعية للشركة.
13. الاطلاع على نتائج تقارير إدارة الرقابة الشرعية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة فيها.
14. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي في الشركة.
15. متابعة تقارير الجهات الرقابية والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبناءً على أعمال لجنة التدقيق المنفذة خلال عام 2019، ترى اللجنة أن نظم التدقيق والرقابة الداخلية المعتمدة والمطبقة في الشركة مرضية وكافية.

فؤاد صالح الشهاب	**يوسف خالد المرزوق**	**فهد عبد الرحمن الصانع**
رئيس لجنة التدقيق	**عضو لجنة التدقيق**	**عضو لجنة التدقيق**

المدقق الخارجي – مراقب الحسابات المستقل
(البزيع وشركاهم – محاسبون قانونيون)

شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل	*36*
بيان المركز المالي المجمع	*42*
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	*43*
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	*44*
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	*45*
بيان التدفقات النقدية المجمع	*46*
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	*72-47*

dimah ديمه
capital كابيتال

تقرير
مراقب الحسابات
المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة الأم على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافٍ وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد إلتزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، و أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

برأينا كذلك، انه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
3 مارس 2020

dimah ديمه
capital كابيتال

سلامة
البيانات المالية

السادة الافاضل/ مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سلامة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بالإشارة إلى أحكام المواد (5-1) و(5-2) و(5-3) من الفصل الخامس (القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

فإننا - وحسب أفضل علم لدينا - نتعهد بأن التقارير المالية للشركة تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الاسم	الصفة	التوقيع
نواف حسين معرفي	رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي	
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس الإدارة - تنفيذي	
فؤاد صالح الشهاب	عضو مجلس الإدارة - مستقل	
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	
فهد عبدالرحمن الصانع	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	

	إيضاح	2019	2018
الموجـودات			
نقد و نقد معادل	3	5,294,084	1,834,553
استثمار في وكالة	4	11,000	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	23,517,007	9,307,883
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	6	2,737,690	993,519
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	22,119,023	10,289,643
استثمار في شركات زميلة	9	1,482,219	1,528,547
عقارات استثمارية	10	28,905,875	675,060
ممتلكات ومعدات	11	65,774	96,295
مجموع الموجودات		84,132,672	24,725,500
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	12	2,037,601	926,506
دائنو مرابحات	13	10,832,215	1,650,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	14	251,807	169,870
مجموع المطلوبات		13,121,623	2,746,376
حقوق الملكية:			
رأس المال	15	44,065,836	15,000,000
احتياطي الاندماج	24	19,114,392	-
احتياطي اجباري	16	3,087,046	702,898
احتياطي اختياري	17	2,335,882	702,898
احتياطي القيمة العادلة		(854,184)	2,554,806
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		82,607	-
أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة		108,628	126,100
أرباح مرحلة		3,067,944	2,889,493
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		71,008,151	21,976,195
الحصص غير المسيطرة		2,898	2,929
مجموع حقوق الملكية		71,011,049	21,979,124
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		84,132,672	24,725,500

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

حسام ناصر المزيعل
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

	إيضاح	2019	2018
الإيرادات:			
صافي أرباح استثمارات	18	1,344,943	674,863
إيرادات هيكلة وتسويق	19	1,944,266	2,715,149
إيرادات إدارة		88,178	234,175
عائد استثمار في وكالة		16,414	59
إيرادات إيجارات		1,322,671	-
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	9	(28,856)	125,813
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	10	309,458	-
أرباح (خسائر) بيع عقارات استثمارية	10	27,091	(31,698)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		2,125	2,150
ممتلكات ومعدات معدومة		-	(499)
إيرادات (مصاريف) أخرى		307,997	(83,692)
مجموع الإيرادات		5,334,287	3,636,320
المصاريف:			
مصاريف عمومية وإدارية	20	2,781,445	1,901,429
مخصص انخفاض في قيمة المدينون	6	606,117	23,506
إستهلاك	11	41,823	39,767
أعباء تمويلية		605,692	41,499
مجموع المصاريف		4,035,077	2,006,201
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		1,299,210	1,630,119
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(11,548)	(14,539)
حصة الزكاة		(15,623)	(18,614)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	21	(7,000)	(7,000)
صافي ربح السنة		1,265,039	1,589,966
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		1,265,070	1,589,997
الحصص غير المسيطرة		(31)	(31)
		1,265,039	1,589,966

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	إيضاح	2019	2018
صافي ربح السنة		1,265,039	1,589,966
الخسارة الشاملة الأخرى:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر:			
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية		(7,832)	-
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة	9	(17,472)	(121,976)
		(25,304)	(121,976)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	(883,788)	(30,737)
		(883,788)	(30,737)
الخسارة الشاملة الأخرى		(909,092)	(152,713)
مجموع الدخل الشامل للسنة		355,947	1,437,253
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		355,978	1,437,284
الحصص غير المسيطرة		(31)	(31)
		355,947	1,437,253

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	إحتياطي الاندماج	احتياطي اجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أثر التغير في الدخل الشامل الأخر لشركات زميلة	أرباح مرحلة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	15,000,000	-	539,883	539,883	2,362,632	-	248,076	3,417,814	22,108,288	2,960	22,111,248
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	-	-	222,911	-	-	(83,939)	138,972	-	138,972
حصة المجموعة من أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لشركة زميلة	-	-	-	-	-	-	-	(958,349)	(958,349)	-	(958,349)
الرصيد كما في 1 يناير 2018	15,000,000	-	539,883	539,883	2,585,543	-	248,076	2,375,526	21,288,911	2,960	21,291,871
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(30,737)	-	(121,976)	1,589,997	1,437,284	(31)	1,437,253
توزيعات أرباح نقدية	-	-	-	-	-	-	-	(750,000)	(750,000)	-	(750,000)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	163,015	163,015	-	-	-	(326,030)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	15,000,000	-	702,898	702,898	2,554,806	-	126,100	2,889,493	21,976,195	2,929	21,979,124
زيادة رأس المال (إيضاح 24)	29,065,836	-	-	-	-	-	-	-	29,065,836	-	29,065,836
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة (إيضاح 24)	-	19,114,392	2,254,224	1,503,060	(2,570,957)	90,439	-	1,861,857	22,253,015	-	22,253,015
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(883,788)	(7,832)	(17,472)	1,265,070	355,978	(31)	355,947
المحول للأرباح المرحلة عن استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	45,755	-	-	(44,678)	1,077	-	1,077
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 21)	-	-	-	-	-	-	-	(2,643,950)	(2,643,950)	-	(2,643,950)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	129,924	129,924	-	-	-	(259,848)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	**44,065,836**	**19,114,392**	**3,087,046**	**2,335,882**	**(854,184)**	**82,607**	**108,628**	**3,067,944**	**71,008,151**	**2,898**	**71,011,049**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	2019	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**1,299,210**	1,630,119
تسويات :		
صافي أرباح استثمارات	**(1,344,943)**	(674,863)
عائد استثمار في وكالة	**(16,414)**	(59)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**28,856**	(125,813)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**(309,458)**	-
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	**(2,125)**	(2,150)
(أرباح) خسائر بيع عقارات استثمارية	**(27,091)**	31,698
ممتلكات ومعدات معدومة	**-**	499
مخصص انخفاض في قيمة المدينون	**606,117**	23,506
إستهلاك	**41,823**	39,767
أعباء تمويلية	**605,692**	41,499
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**81,937**	73,821
	963,604	1,038,024
التغيرات فى الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**3,736,216**	(3,164,411)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(867,025)**	1,090,922
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**(166,829)**	(1,763,149)
النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات	**3,665,966**	(2,798,614)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة	**(14,539)**	(23,033)
حصة الزكاة المدفوعة	**(1,027)**	(22,951)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(7,000)**	(55,000)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(46,133)**	(2,242)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**3,597,267**	(2,901,840)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
صافي الحركة على استثمار في وكالة	**-**	10,748
المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(835,734)**	-
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**74,949**	-
المحصل من بيع عقارات استثمارية	**169,334**	792,906
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات	**(10,783)**	(25,210)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات	**2,147**	3,000
عائد استثمار في وكالة مستلم	**16,414**	59
توزيعات أرباح مستلمة	**2,089,212**	879,648
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**1,505,539**	1,661,151
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
دائنو مرابحات	**191,765**	1,650,000
توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين	**(3,002,778)**	(655,541)
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم	**(19,531)**	-
أعباء تمويلية مدفوعة	**(363,937)**	(24,411)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية	**(3,194,481)**	970,048
صافي الزيادة (النقص) في نقد و نقد معادل	**1,908,325**	(270,641)
النقد الناتج عن الاندماج (إيضاح 24)	**1,555,374**	-
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**(4,168)**	-
نقد و نقد معادل في بداية السنة	**1,834,553**	2,105,194
نقد و نقد معادل في نهاية السنة	**5,294,084**	1,834,553

خلال السنة قامت المجموعة بالدخول في معاملات غير نقدية ضمن أنشطتها التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، والتي لم تنعكس في بيان التدفقات النقدية المجمع والناتجة عن الاندماج مع طرف ذو صلة تحت سيطرة مشتركة كما هو مبين في إيضاح (24).

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقا باسم شركة بيوع للإجارة والتمويل – ش.م.ك. (مقفلة)) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس رقم 5653 / جلد 1 والمؤرخ في 15 يوليو 2007 وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 1/13 بتاريخ 10 يناير 2019 والذي تم بموجبه زيادة رأس مال الشركة الأم كما هو مبين في إيضاح رقم (24)، كما أن الشركة الأم حاليا بصدد إضافة بعض الأغراض الأخرى والناتجة عن عملية الدمج مع شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة".

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي كما يلي:

- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- تقديم وإعداد الدراسات والإستشارات الفنية والإقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات وكافة قطاعات العمل بالدولة.
- الوساطة في عمليات التمويل والأقتراض.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للصكوك وللسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
- القيام بمنح التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويل ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
- التعامل والمتاجرة لحساب الشركة الأم فقط في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها.
- القيام بالعمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وتلبية حاجاته وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات.
- تعبئة الموارد للتمويل بالإجارة وأن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز لها قبول الودائع.
- استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمارات التي يقرها بنك الكويت المركزي وبصفة رئيسية التمويل بإسلوب الإجارة بما يتطلبه ذلك من تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها، ولا يتضمن ذلك تمويل شراء السلع الإستهلاكية.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية، وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات وإستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للإكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
- إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التأجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة (وذلك بعد موافقة بنك الكويت المركزي والجهات الأخرى المختصة).

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن الشركة الأم تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الأم مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 323021 بتاريخ 21 أغسطس 2007.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 67.765% لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية – ش.م.ك.(عامة) (الشركة الأم الرئيسية).

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 حصلت الشركة الأم على موافقة الجهات المعنية لإتمام عملية الاندماج مع شركة البلاد للاستثمار العقاري - ش.م.ك. (مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" كما هو مبين في إيضاح رقم (24).

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 2152 الصفاة – الشرق – قطعة 7 – مبنى 1 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 3 مارس 2020، وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأنظمة حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتتطلب هذه اللوائح تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات القياس والإفصاح فيما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9): الأدوات المالية، والتي يحل محلها مخصص الخسائر الائتمانية إستنادا إلى سياسة التصنيف الإئتماني من قبل متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام وهو 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية (إن وجدت).

(أ) أسس الاعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- العقارات الاستثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - ش).

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2019 وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - التأجير

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (27) تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد تأجير. يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن أغلب العقود وفقا لنموذج فردي ضمن بنود المركز المالي المجمع.

لم يطرأ تغيير جوهري على طريقة محاسبة المؤجرين وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيواصل المؤجرين تصنيف كافة عقود التأجير إما كعقود تأجير تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لمبادئ المعيار المحاسبة الدولي رقم (17). وعليه، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أثر على عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المؤجر.

اختارت المجموعة استخدام الأسلوب الانتقالي العملي المناسب الذي يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً كعقود تأجير كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (4) في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة أيضا استخدام إعفاءات من الاعتراف بعقود التأجير التي تبلغ مدتها عند تاريخ بدء مدة عقد التأجير 12 شهراً أو أقل ولا تحتوي على خيار شراء ("عقود التأجير قصيرة الأجل") وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد منخفض القيمة ("موجودات ذات القيمة المنخفضة").

الأثر على محاسبة المستأجر

التأجير التشغيلي السابق

يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كيفية قيام المجموعة بالمحاسبة عن عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي كانت خارج بنود المركز المالي المجمع. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، على جميع عقود التأجير (باستثناء ما هو مذكور أدناه)، تقوم المجموعة بـ:

1. الإعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير ضمن بيان المركز المالي المجمع، ويتم قياسهما مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، و
2. الإعتراف بإستهلاك موجودات حق الاستخدام والفوائد على مطلوبات التأجير في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، و
3. يتم تجزئة إجمالي مبلغ النقد المدفوع إلى أصل المبلغ (معروض ضمن الأنشطة التمويلية) والفائدة (معروض ضمن الأنشطة التشغيلية) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الاعتراف بحوافز التأجير (مثلا فترة الإيجار مجانية) كجزء من قياس موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في حين أنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) تنتج عن الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير ويتم إطفاؤها على أساس القسط الثابت وتخصم من مصروف الإيجار.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يتم اختبار موجودات حق الاستخدام للتحقق من وجود انخفاض في قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (36) الإنخفاض في قيمة الموجودات، ويحل محل الشرط السابق للاعتراف بمخصص لعقود التأجير المتوقع خسارتها.

بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل (مدة التأجير 12 شهراً أو أقل) ولعقود التأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة (مثل أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والأثاث المكتبي)، اختارت المجموعة الاعتراف بمصاريف التأجير على أساس القسط الثابت كما هو مسموح به وفقا للمعيار الدولي التقارير المالية رقم (16). يتم عرض المصاريف ضمن بند المصاريف الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

التأجير التمويلي السابق
يتمثل الفارق الرئيسي بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها سابقاً بموجب عقد التأجير تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر للمؤجر. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أن تعترف المجموعة كجزء من مطلوبات التأجير المبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية فقط، عوضاً عن الحد الأقصى للمبلغ المضمون وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). لم يكن لهذا التغيير تأثير مادياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الأثر على محاسبة المؤجر
لم يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشكل جوهري كيفية قيام المؤجر بالمحاسبة عن عقود التأجير. يواصل المؤجر تصنيف عقود التأجير إما كعقود تأجير تمويلية أو كعقود تأجير تشغيلية والمحاسبة عنهما بشكل مختلف. ومع ذلك، قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بتغيير وزيادة الإفصاحات المطلوبة، خاصةً فيما يتعلق بكيفية قيام المؤجر بإدارة المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الموجودات المستأجرة.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، يقوم المؤجر الوسيط بالمحاسبة عن عقد التأجير الرئيسي والتأجير من الباطن كعقدين منفصلين. يتعين على المؤجر الوسيط تصنيف عقد التأجير من الباطن كعقد تأجير تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى موجودات حق الاستخدام الناشئة عن عقد التأجير الرئيسي (وليس بالرجوع إلى الموجودات الأساسية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)).

الأثر المالي الناتج عن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أثر مادي على البيانات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2019.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي
وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاصة
توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاصة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تأخذ المجموعة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاصة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحققة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019. وحيث أن المجموعة لا تملك استثمارات طويلة الأجل في شركات زميلة وشركات محاصة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية، فإن هذه التعديلات لم يكن لها أثر على البيانات المالية المجمعة.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال
توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيازة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

معيار المحاسبة الدولي (23) – تكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المجموعة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق المجموعة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. وحيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات / التحسينات / المعايير تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2019 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ البيانات المالية لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المُعرفة وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخَل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالت الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خَيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

(ب) أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%) 2019	نسبة الملكية (%) 2018
شركة الوثير للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة الخدمات	99	99
شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م.	جزر الكايمن	الاستشارية	100	100
شركة فجر البلاد للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات شراء وبيع عقارات	99	-
شركة البلاد للمخازن العمومية – ش.م.ب.(مقفلة) (أ)	مملكة البحرين	وأسهم	99	-
شركة بري للخدمات الاستثمارية – ذ.م.م. (أ)	جزر الكايمن	خدمات استثمارية	100	-
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار	الولايات المتحدة الامريكية	خدمات استثمارية	100	-

إن نسبة الأسهم 1% المتبقية مملوكة من طرف ذي صلة. وتوجد تنازلات غير موثقة من هذه الأطراف لصالح الشركة الأم تفيد بملكية الشركة الأم لها.

(أ) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وبعد إتمام عملية الاندماج مع شركة البلاد للاستثمار العقاري - ش.م.ك. (مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة"، انتقلت ملكية الشركات التابعة من شركة البلاد للاستثمار العقاري - ش.م.ك. (مقفلة) الى شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) (إيضاح 24).

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة الأم جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . وتحديدا، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الام على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة . يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. فإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أوالأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

(ج) تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات إستناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول، كما هو مبين في إيضاح رقم (25 - د) الخاص بتحليل إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

(د) الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد و نقد معادل، استثمار في وكالة، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين و دائنو مرابحات.

(د -1) الموجودات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالة والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- استثمار في وكالة

تتمثل الوكالة في اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى وكيل والذي يستثمرها وفقا لشروط محددة مقابل عائد. إن الوكيل ملزم بإعادة المبلغ في حالة التعثر، الإهمال أو مخالفة أي شرط من شروط وأحكام الوكالة.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

(د -2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية:

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الآخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهرًا جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير المالي المجمع.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الإعتراف به من خلال الدخل الشامل الأخر.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 30 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

(د -2) المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

- الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- المرابحات:

تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحة باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر آخرى.

(د -3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

(هـ) الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها .إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضروريا، الإعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختيار انخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم ادراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقا القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عند فقـدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(و) العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء إعتراف القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الإعتراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائيا من الإستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار إستثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

(ز) ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
حاسب آلي وبرمجيات	5 – 3
أدوات ومعدات	3
أثاث وتجهيزات	5
سيارات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

(ح) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

(ط) مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

(ي) رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

(ك) توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم الافصاح عن توزيعات الارباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

(ل) تحقق الإيراد:
يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشـــئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضـــائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضـائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع (إيضاح 2 - د). وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- إيرادات الهيكلة والتسويق والإدارة
يتم تحقق إيرادات الهيكلة والتسويق عند تقديم تلك الخدمات للعملاء في وقت محدد، بينما يتم الأعتراف بإيرادات الإدارة على مدار الوقت وذلك عند تأدية الخدمات.

- الإيجارات
يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

- الإيرادات والمصاريف الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

(م) المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

(ن) تكاليف الإقتراض:
إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

(س) عقود الإيجار:

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة
تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

(ع) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة.

(ف) حصة الزكاة:
يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

(ص) العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

(ق) الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

(ر) موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

(ش) الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ل) يتطلب أراء هامة.

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الموجودات المالية، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

- تصنيف الأراضي:
عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي كعقارات استثمارية عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

- دمج الأعمال
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

- تحقق السيطرة
تراعي الادارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الانشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

- تقييم التأثير الجوهري
عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

- عقود التأجير
تشمل الأراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى ، ما يلي:
  - تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
  - تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
  - تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
  - تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
  - تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
  - تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب - التقديرات والإفتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:
إن عملية تحديد مخصص انخفاض في قيمة المدينون تتطلب تقديرات. إن مخصص انخفاض في قيمة المدينون يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

- القيمة العادلة للموجودات المالية الغير مسعرة:
تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- تقييم العقارات الاستثمارية:
تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تقاس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بناءً على تقديرات مُعَدة من قبل مقيمين مختصين، إلا إذا كان لا يمكن قياس القيمة بشكل موثوق.

تم أستخدام الطرق التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1. رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استنادا إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوما على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
2. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

- عقود التأجير
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
  - تقدير مدة عقد التأجير
  - تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير
  - تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3 - نقد ونقد معادل

	2019	2018
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,563,743	1,834,553
ودائع بنكية قصيرة الأجل	2,730,341	-
	5,294,084	1,834,553

إن معدل العائد الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل يتراوح من 1.5% إلى 2.6% سنويا، وتستحق هذه الودائع بمعدل 30 يوم.

4 - استثمار في وكالة
يتمثل الاستثمار في الوكالة في عقود مبرمة مع مؤسسات مالية إسلامية، وتحمل عائد 3.26% سنوياً وتستحق خلال 365 يوم.

5 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2019	2018
أسهم ملكية	23,517,007	9,307,883

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد كما في بداية السنة	9,307,883	-
أثر إعادة قياس القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018 والناتج عن تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9)	-	408,120
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	-	5,906,898
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	19,433,871	-
إضافات	946,519	3,164,411
استبعادات	(4,685,191)	-
التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	(1,486,075)	(171,546)
الرصيد كما في نهاية السنة	23,517,007	9,307,883

إن الموجودات المالية المذكورة أعلاه مقومة بالعملات التالية:

	2019	2018
دولار أمريكي	12,983,206	6,079,653
جنيه إسترليني	7,181,381	3,228,230
يورو	3,352,420	-
	23,517,007	9,307,883

6 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2019	2018
مستحق عن إيرادات هيكلة وتسويق	1,705,626	895,641
مستحق عن إيرادات إدارة وتوزيعات وأخرى	1,464,638	353,339
إيرادات إيجارات مستحقة	248,507	-
إجمالي المدينون (أ)	3,418,771	1,248,980
ناقصا: مخصص انخفاض في قيمة المدينون (ب)	(1,116,663)	(292,654)
	2,302,108	956,326
مدينو بيع عقارات استثمارية (إيضاح 10)	232,897	-
مصاريف مدفوعة مقدما وأخرى	202,685	37,193
	2,737,690	993,519

أ) إجمالي المدينون:
إن أرصدة إجمالي المدينين لا تحمل فائدة ويتم سدادها خلال 30 يوم.

بالنسبة للمدينون التجاريون، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع على مدى الـ 36 شهر السابقة أو تقادم العملاء على مدى السنوات قبل 31 ديسمبر 2019 والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثرعلى قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الإفتراضات المهمة خلال السنة الحالية.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينون التجاريون والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائرعلى أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

كما في 31 ديسمبر 2019

	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل الخسائر المتوقعة	%1.85	%3.35	%5.26	%7.52	%100	-
إجمالي القيمة الدفترية	551,684	202,918	694,889	979,840	989,440	3,418,771
الخسائر الائتمانية المتوقعة	10,182	6,803	36,550	73,688	989,440	1,116,663

كما في 31 ديسمبر 2018

	أقل من 30 يوم	60 – 31 يوم	61 – 150 يوم	365 – 151 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل الخسائر المتوقعة	%1.27	%1.98	%4.74	%6.51	%100	-
إجمالي القيمة الدفترية	367,814	17,908	241,293	369,878	252,087	1,248,980
الخسائر الائتمانية المتوقعة	4,688	354	11,439	24,086	252,087	292,654

ب) مخصص الانخفاض في قيمة المدينون:

إن حركة مخصص الانخفاض في قيمة المدينون هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد كما في بداية السنة	292,654	269,148
المحول للمخصص الناتج عن الإندماج مع طرف ذي صلة	309,834	-
المحمل خلال السنة	606,117	23,506
المستخدم خلال السنة	(91,942)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	1,116,663	292,654

7 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالشركة الأم الرئيسية، أفراد الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، شركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

	مساهمون رئيسيون	أطراف ذات صلة أخرى	2019	2018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	4,427,376	2,422,507	6,849,883	7,078,235
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين	164,170	-	164,170	94,458
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم	23,075	-	23,075	42,606

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	الشركة الأم الرئيسية	أطراف ذات صلة أخرى	2019	2018
صافي أرباح استثمارات	285,637	22,105	307,742	258,305
إيرادات إدارة	-	3,200	3,200	144,357

مزايا أفراد الإدارة العليا

	2019	2018
مزايا قصيرة الأجل	477,997	456,815
مزايا ما بعد التوظيف	26,077	20,079
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	7,000	7,000
	511,074	483,894

8 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2019	2018
أسهم ملكية	21,151,764	9,723,168
محافظ و صناديق استثمارية	967,259	566,475
	22,119,023	10,289,643

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	10,289,643	-
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	-	10,320,380
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	11,951,306	-
إضافات	835,734	-
استبعادات	(73,872)	-
التغير في القيمة العادلة	(883,788)	(30,737)
الرصيد في نهاية السنة	22,119,023	10,289,643

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ 12,049,276 دينار كويتي (2018 – 4,521,541 دينار كويتي) مرهونة كضمان مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 13).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

	2019	2018
دينار كويتي	**15,230,507**	7,569,738
دولار أمريكي	**2,984,897**	2,180,634
جنيه إسترليني	**56,468**	73,871
دينار بحريني	**465,400**	465,400
ريال سعودي	**1,553,498**	-
ريال عماني	**1,828,253**	-
	22,119,023	10,289,643

9 - استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في شركات زميلة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية			
			2019	2018	2019	2018
شركة استدامة القابضة – ش.م.ك. (قابضة) (أ)	دولة الكويت	قابضة	**%21.3**	%21.3	**-**	-
شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) (ب)	دولة الكويت	تأمين	**%30**	%30	**1,482,219**	1,528,547
					1,482,219	1,528,547

أ) خلال السنوات السابقة قامت المجموعة باحتساب خسائر إنخفاض في القيمة بكامل رصيد الاستثمار في شركة استدامة القابضة – ش.م.ك. (قابضة)، تقرر تصفية الشركة تصفية اختيارية بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2019 وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ 10 يونيو 2019 .

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**1,528,547**	2,483,059
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة للشركة الزميلة على الأرباح المرحلة	**-**	(958,349)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**(28,856)**	125,813
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة	**(17,472)**	(121,976)
الرصيد في نهاية السنة	**1,482,219**	1,528,547

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

	2019	2018
الموجودات	**7,930,181**	8,032,573
المطلوبات	**(25,508)**	(118,063)
صافي القيمة الدفترية للموجودات	**7,904,673**	7,914,510
نسبة ملكية المجموعة	**%30**	%30
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**2,371,402**	2,374,353
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	**(889,183)**	(845,806)
	1,482,219	1,528,547

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل:

	2019	2018
صافي الربح	**48,404**	44,238
الخسارة الشاملة الأخرى	**(58,240)**	(406,585)
إجمالي الخسارة الشاملة	**(9,836)**	(362,347)
الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة	**14,521**	13,271
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	**(43,377)**	112,542
إجمالي الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة	**(28,856)**	125,813
الحصة من الخسارة الشاملة الأخرى	**(17,472)**	(121,976)

ب) إن شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة الزميلة" أنشطتها الرئيسية في التأمين وتخضع للمحاسبة عليها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) ، وعليه لم تقم الشركة الزميلة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية ، حيث اختارت الشركة الزميلة تأجيل التطبيق لهذا المعيار والإستفادة من التطبيق اللاحق لمعيار عقود التأمين "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17)" و المتوقع تطبيقه للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع إستغلال الإعفاء المؤقت.

وبناءاً عليه، قامت إدارة الشـــركة الأم بعمل دراســـة داخلية لتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما في 31 ديسمبر 2019 حيث قامت بالإعتراف بخسائر بمبلغ 43,377 دينار كويتي كخسائر ضمن بيان الأرباح او الخسائر المجمع ضمن حصة من نتائج أعمال الشركات الزميلة.

10 - عقارات استثمارية

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**675,060**	1,499,664
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	**28,300,161**	-
الاستبعادات	**(375,140)**	(824,604)
التغير في القيمة العادلة	**309,458**	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**(3,664)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**28,905,875**	675,060

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية، تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية:

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	**7,680,185**	**-**	**7,680,185**
مباني سكنية	رسملة الدخل	**-**	**8,125,000**	**8,125,000**
مباني تجارية	مقارنة المبيعات	**10,555,690**	**-**	**10,555,690**
مباني تجارية	رسملة الدخل	**-**	**2,545,000**	**2,545,000**
الإجمالي		**18,235,875**	**10,670,000**	**28,905,875**

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، قامت المجموعة ببيع أحد العقارات الاستثمارية بمبلغ 402,231 دينار كويتي وتم استلام مبلغ 169,334 دينار كويتي وتم تسجيل باقي المبلغ المستحق عن عملية البيع 232,897 دينار كويتي ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخري، إن ناتج عملية البيع تسجيل أرباح بمبلغ 27,091 دينار كويتي تم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يوجد لدى المجموعة عقارات إستثمارية مملوكة في سلطنة عمان بمبلغ 2,282,790 دينار كويتي وهي مسجلة باسم طرف خارجي ويوجد وكالة عقارية بحق البيع والتصرف في تلك العقارات لصالح المجموعة، حيث أن القوانين السارية في سلطنة عمان تمنع تملك الأراضي والعقارات لغير العمانيين.

إن عقارات إستثمارية بقيمة 8,125,000 دينار كويتي مرهونة لأحد البنوك المحلية مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 13).

11 - ممتلكات ومعدات

	حاسب آلي وبرمجيات	أدوات ومعدات	أثاث وتجهيزات	سيارات	المجموع
التكلفة :					
كما في 1 يناير 2018	168,085	30,481	105,552	11,395	315,513
إضافات	4,750	365	-	20,095	25,210
إستبعادات	-	-	-	(8,000)	(8,000)
ممتلكات ومعدات معدومة	(484)	(15)	-	-	(499)
كما في 31 ديسمبر 2018	172,351	30,831	105,552	23,490	332,224
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	58,539	23,021	110,902	-	192,462
إضافات	4,329	1,703	4,751	-	10,783
إستبعادات	(307)	(6,743)	-	-	(7,050)
كما في 31 ديسمبر 2019	**234,912**	**48,812**	**221,205**	**23,490**	**528,419**
الإستهلاك المتراكم :					
كما في 1 يناير 2018	147,014	20,861	28,637	6,800	203,312
المحمل خلال السنة	9,665	4,934	21,110	4,058	39,767
المتعلق بالإستبعادات	-	-	-	(7,150)	(7,150)
كما في 31 ديسمبر 2018	156,679	25,795	49,747	3,708	235,929
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	58,539	22,481	110,902	-	191,922
المحمل خلال السنة	10,446	5,449	21,229	4,699	41,823
المتعلق بالإستبعادات	(307)	(6,722)	-	-	(7,029)
كما في 31 ديسمبر 2019	**225,357**	**47,003**	**181,878**	**8,407**	**462,645**
صافي القيمة الدفترية :					
كما في 31 ديسمبر 2018	15,672	5,036	55,805	19,782	96,295
كما في 31 ديسمبر 2019	**9,555**	**1,809**	**39,327**	**15,083**	**65,774**

12 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2019	2018
دائنون تجاريون	**103,500**	-
مصاريف مستحقة	**170,045**	96,758
إيرادات إدارة مقبوضة مقدما	**64,209**	843
تأمينات مستردة	**45,709**	-
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين	**164,170**	94,459
مكافآت موظفين مستحقة	**241,250**	368,300
إجازات موظفين مستحقة	**90,219**	68,492
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم	**23,075**	42,606
حصة الزكاة المستحقة	**33,210**	18,614
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة	**11,548**	14,539
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**7,000**	7,000
تكاليف تمويلية مستحقة	**148,488**	17,088
مخصص قضايا	**622,114**	-
أرصدة دائنة أخرى	**313,064**	197,807
	2,037,601	926,506

13 - دائنو مرابحات

إن تسهيلات دائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة من قبل إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المحلية وتحمل تكلفة تتراوح من 2.75% الى 3% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وتستحق على أقساط اخرها في 2 أبريل 2020.

	2019	2018
إجمالي إلتزام المرابحات	**11,121,584**	1,698,822
ناقصا: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة	**(289,369)**	(48,822)
القيمة الحالية لدائنو المرابحات	**10,832,215**	1,650,000

إن دائنو مرابحات مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2019	2018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	12,049,276	4,521,541
عقارات إستثمارية	8,125,000	-
	20,174,276	4,521,541

14 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	169,870	98,291
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة (إيضاح 24)	46,133	-
المحمل خلال السنة	81,937	73,821
المدفوع خلال السنة	(46,133)	(2,242)
الرصيد في نهاية السنة	251,807	169,870

15 - رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 44,065,835.7 دينار كويتي (2018 - 15,000,000 دينار كويتي) موزعاً على 440,658,357 سهم (2018 - 150,000,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية. خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، قامت الشركة الأم بالتأشير في السجل التجاري بزيادة رأس مال الشركة الأم كما هو مبين في (إيضاح 24).

16 - احتياطي اجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

17 - احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءا على اقتراح مجلس الإدارة.

18 - صافي أرباح استثمارات

	2019	2018
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 5)	(1,486,075)	(171,546)
خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(2,465)	-
إيرادات توزيعات أرباح	2,833,483	846,409
	1,344,943	674,863

19 - إيرادات هيكلة وتسويق

تمثل إيرادات هيكلة وتسويق أتعاب ورسوم عن هيكلة وتسويق استثمارات أجنبية قامت المجموعة بإبرام عقود معها لهيكلة وتسويق أسهم تلك الشركات.

20 - مصاريف عمومية وإدارية

بلغت تكاليف الموظفين والمدرجة ضمن مصاريف عمومية وإدارية 1,480,212 دينار كويتي (2018 – 1,234,528 دينار كويتي).

21 - الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 3 مارس 2020 توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم، كما إقترح عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بإستثناء صرف مكافأة للعضو المستقل بمبلغ 7,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. إن هذا الاقتراح خاضع للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2019 توزيع أرباح نقدية بواقع 6 فلس للسهم، كما وافقت على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بإستثناء صرف مكافأة للعضو المستقل بمبلغ 7,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

22 - موجودات أمانة

بلغ إجمالي الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة الأم (بنود خارج بيان المركز المالي المجمع) بصفة الأمانة أو الوكالة كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 100,820,381 دينار كويتي (2018 – 134,434,057 دينار كويتي).

23 - المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظرا لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

24 - احتياطي الاندماج

أ) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وبموجب محضر مجلس إدارة الشركة الأم المنعقد بتاريخ 10 يونيو 2018، قرر مجلس إدارة الشركة الأم رفع توصية الى الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بالاندماج مع شركة البلاد للاستثمار العقاري - ش.م.ك. (مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" وتفويض نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحصول على موافقة الجهات المعنية من أجل رفع التوصية للجمعية العامة غير العادية للمساهمين لأخذ رأي نهائي ومن ثم اتمام عملية الاندماج.

ب) إنعقدت الجمعية العامة الغير عادية لمساهمي الشركة الأم بتاريخ 25 نوفمبر 2018 ووافقت على القرارات التالية:

- الموافقة بإجماع الحضورعلى الإندماج بطريق الضم مع شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" والذي يتضمن إجراءات تنفيذ ونقل ذمتها المالية بما لها من أصول وما عليها من التزامات إلى الشركة الأم وفق نسبة المبادلة المذكورة بتقرير مستشار الاستثمار والتقرير التكميلي لمقيم الأصول وإكتتاب مساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) كما في تاريخ إنعقاد الجمعية العامة غير العادية في أسهم زيادة رأس مال الشركة الأم بعدد 290,658,357 سهم والتي ستصدر لغرض عملية الإندماج فقط وتفويض مجلس الإدارة في إتمام عملية الإندماج.
- الموافقة بإجماع الحضور على زيادة رأس مال الشركة الأم بمبلغ 29,065,835.7 دينار كويتي وتخصص أسهم زيادة رأس المال لمساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم فيها.
- الموافقة بإجماع الحضورعلى تعديل المادة (8) من عقد التأسيس والمادة (9) من النظام الأساسي ليصبح رأس مال الشركة الأم بعد التعديل 44,065,835.7 دينار كويتي موزعة على 440,658,357 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الزيادة إن وجدت على الوجه الذي يراه مناسباً.
- كما تم التأشير في السجل التجاري لشركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 12/2 بتاريخ 4 ديسمبر 2018 وبموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ 25 نوفمبر 2018 تمت الموافقة على تصفية شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) وتعيين مصفي للشركة ونقل ذمتها المالية بما لها من أصول وما عليها من التزامات.

ج) جرى التأشير في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 1/13 بتاريخ 10 يناير 2019 بناء على قرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ 25 نوفمبر 2018 تمت الموافقة على ما يلي:

- زيادة رأس مال الشركة الأم المصدر والمدفوع عن طريق الضم من مبلغ 15,000,000 دينار كويتي إلى مبلغ 44,065,835.7 دينار كويتي بزيادة قدرها 29,065,835.7 دينار كويتي موزعة على 290,658,357 سهم بقيمة اسمية للسهم 100 فلس وتخصص أسهم زيادة رأس المال لمساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم فيها مع تفويض مجلس الإدارة بوضع الشروط والضوابط والقواعد لإستدعاء هذه الزيادة.
- تعديل المادة (8) من عقد التأسيس والمادة (9) من النظام الأساسي كالتالي " حدد رأس مال الشركة الأم بمبلغ 44,065,835.7 دينار كويتي موزعة على 440,658,357 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية".

د) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حصلت الشركة الأم على موافقة الجهات المعنية من أجل اتمام عملية الاندماج وإصدار شهادات أسهم بزيادة رأس المال وتخصص لمساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم فيها. وبناءاً عليه تم نقل شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بذمتها المالية بما لها من موجودات وما عليها من إلتزامات إلى الشركة الأم في تاريخ 10 يناير 2019 (تاريخ التأشير في السجل التجاري). كما تم تعديل سجل مساهمي الشركة الأم بتاريخ 28 مارس 2019 بحيث يتضمن مساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية).

تم إستخدام طريقة مزج الحصص في المحاسبة (Pooling of interest accounting) والتي يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لشركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة المندمجة" بالقيمة الدفترية السابقة لمعاملة الإندماج دون الرجوع إلى القيم العادلة.

إن الأرباح المرحلة والإحتياطيات المدرجة في بيان المركز المالي المجمع تعكس الأرباح المرحلة والإحتياطيات الخاصة بشركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) وشركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) مجتمعين.

إن تفصيل الموجودات والمطلوبات التي تم ضمها للشركة الأم بموجب بيانات مالية مدققة هي كما يلي:

	10 يناير 2019
الموجـودات	
نقد ونقد معادل	1,555,374
استثمار في وكالة	11,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	19,433,871
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	506,104
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11,951,306
عقارات استثمارية	28,300,161
ممتلكات ومعدات	540
مجموع الموجودات	61,758,356
المطلوبات وحقوق الملكية	
دائنو مرابحات	8,990,450
أرصدة دائنة أخرى	1,402,922
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	46,133
مجموع المطلوبات	10,439,505
حقوق الملكية:	
زيادة رأس مال الشركة الأم المصدر لمساهمي شركة البلاد	29,065,836
إحتياطي إجباري	2,254,224
إحتياطي إختياري	1,503,060
إحتياطي القيمة العادلة	(2,570,957)
إحتياطي ترجمة عملات أجنبية	90,439
أرباح مرحلة	1,861,857
	32,204,459
إحتياطي الاندماج	19,114,392

كما في 31 ديسمبر 2019، إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 602,392 دينار كويتي مسجلة بإسم شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية) ومازالت الشركة الأم في طور نقل الملكية لصالحها.

25 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، استثمار في وكالة، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائنو مرابحات ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ) مخاطر معدل العائد / التكلفة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات العائد / التكلفة. إن أسعار العائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد، مع ثبات المتغيرات الأخرى، على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل العائد / التكلفة.

	2019		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
ودائع بنكية قصيرة الأجل	± %0.5	2,730,341	± 13,652
استثمار في وكالة	± %0.5	11,000	± 55
دائنو مرابحات	± %0.5	10,832,215	± 54,161
			± 67,868

	2018		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
دائنو مرابحات	± %0.5	1,650,000	± 8,250

ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل، الاستثمار في الوكالة والمدينين. إن النقد والنقد المعادل والاستثمار في الوكالة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات المدينين بالصافي بعد خصم مخصص انخفاض في قيمة المدينون. إن خطر الإئتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

نقد ونقد معادل واستثمار في وكالة:

إن النقد والنقد معادل واستثمار في وكالة الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد والنقد المعادل، استثمار في وكالة والمدينين.

جـ) مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي.

ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

	2019		2018	
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)
دولار أمريكي	± 5%	± 149,245	± 5%	± 109,032
دينار بحريني	± 5%	± 23,270	± 5%	± 23,270
جنيه إسترليني	± 5%	± 2,823	± 5%	± 3,794
ريال سعودي	± 5%	± 77,675	± 5%	-
ريال عماني	± 5%	± 91,413	± 5%	-

د) مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة.

جدول الاستحقاق الخاص بالموجودات والمطلوبات:

	2019				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	5,294,084	-	-	-	**5,294,084**
استثمار في وكالة	11,000	-	-	-	**11,000**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	23,517,007	-	**23,517,007**
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	2,737,690	-	**2,737,690**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	22,119,023	**22,119,023**
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,482,219	**1,482,219**
عقارات استثمارية	-	-	-	28,905,875	**28,905,875**
ممتلكات ومعدات	-	-	-	65,774	**65,774**
مجموع الموجودات	**5,305,084**	**-**	**26,254,697**	**52,572,891**	**84,132,672**
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	148,488	1,010,809	878,304	-	**2,037,601**
دائنو مرابحات	1,717,110	-	9,115,105	-	**10,832,215**
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	251,807	**251,807**
مجموع المطلوبات	**1,865,598**	**1,010,809**	**9,993,409**	**251,807**	**13,121,623**

	2018				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	1,834,553	-	-	-	1,834,553
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	9,307,883	-	9,307,883
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	231,133	25,905	736,481	-	993,519
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	73,872	10,215,771	10,289,643
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,528,547	1,528,547
عقارات استثمارية	-	-	-	675,060	675,060
ممتلكات ومعدات	-	-	-	96,295	96,295
مجموع الموجودات	2,065,686	25,905	10,118,236	12,515,673	24,725,500
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	335,800	590,706	-	926,506
دائنو مرابحات	-	-	1,650,000	-	1,650,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	169,870	169,870
مجموع المطلوبات	-	335,800	2,240,706	169,870	2,746,376

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2019		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 1,175,850	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,105,951

	2018		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 465,394	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 514,482

26 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2019			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	23,517,007	-	**23,517,007**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,537,201	1,325,274	16,256,548	**22,119,023**
	4,537,201	**24,842,281**	**16,256,548**	**45,636,030**

	2018			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	9,307,883	-	9,307,883
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,626,028	566,475	5,097,140	10,289,643
	4,626,028	9,874,358	5,097,140	19,597,526

لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح (10).

27 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد الإلتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل جديد.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءاً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الدين كإجمالي التمويل ناقصاً النقد ونقد معادل والاستثمار في وكالة. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً اليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

	2019	2018
دائنو مرابحات	**10,832,215**	1,650,000
يخصم : نقد ونقد معادل	**(5,294,084)**	(1,834,553)
يخصم : استثمار في وكالة	**(11,000)**	-
صافي الديون (الموارد)	**5,527,131**	(184,553)
مجموع حقوق الملكية	**71,011,049**	21,979,124
إجمالي الموارد المالية	**76,538,180**	21,794,571
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%7.22**	-